مكتب العمل الدولي

مجلس الإدارة

الدورة 323، جنيف، 12-27 آذار/ مارس 2015

الوثيقة: GB.323/POL/1

قسم وضع السياسات
جزء العمالة والحماية الاجتماعية

POL

التاريخ: ١٩ شباط/ فبراير ٢٠١٥
الأصل: انكليزي

البند الأول من جدول الأعمال

مجال الأهمية البالغة: حماية العمال من أشكال العمل غير المقبولة

غرض الوثيقة

تقدم هذه الوثيقة الاستراتيجية لمجال الأهمية البالغة بشأن حماية العمال من أشكال العمل غير المقبولة. وتقدم لمحة عامة عن الاستراتيجية ومجالات التركيز الرئيسية والتقدم المحرز في التنفيذ.

ومجلس الإدارة مدعو إلى توفير الإرشاد بشأن الاستراتيجية وتنفيذها والخطوات القادمة (انظر مشروع القرار في الفقرة ٢٦).

الهدف الاستراتيجي المعني: الأهداف الاستراتيجية جميعها.

الانعكاسات السياسية: من شأن إرشاد مجلس الإدارة أن ينير تنفيذ استراتيجية المكتب بشأن حماية العمال من أشكال العمل غير المقبولة، بما في ذلك الدعم الذي سيقدمه المكتب لهيئاته المكونة.

الانعكاسات القانونية: لا توجد.

الانعكاسات المالية: لا توجد.

إجراء المتابعة المطلوب: إدماج ما يقدمه مجلس الإدارة من إرشاد في الاستراتيجية وخطة العمل والخطوات القادمة.

الوحدة مصدر الوثيقة: إدارة ظروف العمل والمساواة.

الوثائق ذات الصلة: البرنامج والميزانية للفترة ٢٠١٤-٢٠١٥؛ مقترحات البرنامج والميزانية للفترة ٢٠١٦-٢٠١٧؛ إعلان منظمة العمل الدولية بشأن المبادئ والحقوق الأساسية في العمل ومتابعته (١٩٩٨، المتابعة منقحة في عام ٢٠١٠)؛ إعلان منظمة العمل الدولية بشأن العدالة الاجتماعية من أجل عولمة عادلة (٢٠٠٨)؛ *نحو مئوية منظمة العمل الدولية: الحقائق والتجدد والالتزام الثلاثي*، تقرير المدير العام، التقرير الأول (ألف)، مؤتمر العمل الدولي، الدورة ١٠٢، جنيف، ٢٠١٣؛ تقييم مستقل لاستراتيجيات منظمة العمل الدولية بشأن المبادئ والحقوق الأساسية في العمل (٢٠١٤).

هذه الوثيقة المقدمة إلى مجلس الإدارة مطبوعة بعدد محدود من النسخ للتقليل إلى أدنى حد من الأثر البيئي لأنشطة وعمليات منظمة العمل الدولية والإسهام في الحياد المناخي وتحسين الفعالية. لذا يرجى من أعضاء مجلس الإدارة والمراقبين الكرام التفضل بإحضار نسخهم إلى الاجتماعات وتجنب طلب نسخ إضافية. وكل وثائق مجلس الإدارة متاحة على الانترنت على العنوان: www.ilo.org.

الخلفية والأساس المنطقي

١. أدرج البرنامج والميزانية للفترة ٢٠١٤-٢٠١٥، الذي اعتمده مؤتمر العمل الدولي في دورته الثانية بعد المائة (٢٠١٣)، مسألة "حماية العمال من أشكال العمل غير المقبولة" كأحد مجالات الأهمية البالغة الثمانية (يسمى فيما يلي مجال الأهمية البالغة ٨) التي ينبغي للمنظمة أن تتخذ إجراءات ذات أولوية بشأنها خلال فترة السنتين. ويعرّف البرنامج والميزانية أشكال العمل غير المقبولة على أنها "ظروف لا تقر بالمبادئ والحقوق الأساسية في العمل، وتعرض للخطر حياة العمال وصحتهم وحريتهم وكرامتهم وأمنهم أو تبقي الأسر المعيشية في ظروف يسودها فقر مدقع".[١]

٢. ويتسق مجال الأهمية البالغة هذا مع دعوة المدير العام إلى ايلاء الانتباه لأكثر الفئات استضعافاً من العاملات والعمال الذين يواجهون حالة من انعدام الأمن إلى حد كبير ويكونون أكثر المتضررين من حرمانهم من الحماية الاجتماعية.[٢] وهناك بعض فئات العمال، من قبيل العمال المهاجرين والعاملين في قطاعات مثل الزراعة والبناء ومصائد الأسماك والمناجم والعمل المنزلي والعاملين في مجال التصنيع الذي يتطلب مستوى أدنى من المهارات، أكثر عرضة من غيرهم لأشكال العمل غير المقبولة الموجودة في أماكن العمل المنظم وغير المنظم على حد سواء.

٣. ويهدف مجال الأهمية البالغة ٨ إلى تقوية فعالية وأثر نشاط منظمة العمل الدولية من أجل تعزيز احترام المبادئ والحقوق الأساسية في العمل عن طريق القضاء على ممارسات العمل غير المقبولة وإدخال تغييرات مستدامة على الظروف التي تفضي إلى مثل هذه الممارسات وترسخها، تمشياً مع روح إعلان منظمة العمل الدولية بشأن العدالة الاجتماعية من أجل عولمة عادلة (٢٠٠٨). وتشمل هذه الظروف، ضمن ما تشمل: تدني مستوى التعليم والمهارات؛ تدني الإنتاجية؛ الاعتلال الصحي (مثلاً بسبب مخاطر السلامة والصحة المهنيتين أو ساعات العمل الطويلة على نحو مفرط)؛ غياب الصوت والتمثيل؛ التمييز؛ الأجور المتدنية بلا مبرر؛ التأخر في دفع الأجور أو دفع أجور متدنية أو عدم دفعها على الإطلاق.

٤. وإذا كان مفهوم "أشكال العمل غير المقبولة" هو مفهوم حديث نسبياً في مناقشات منظمة العمل الدولية، فإنّ مجالات السياسة العامة المتعددة والمترابطة فيما بينها للتصدي لها ليست بالحديثة. وهي تشمل التدابير المرتبطة بما يلي: تعزيز الحرية النقابية والحق في المفاوضة الجماعية؛ القضاء على عمل الأطفال والعمل الجبري؛ تعزيز المساواة وعدم التمييز؛ اتخاذ إجراءات لمعالجة ظروف السلامة والصحة المهنيتين وترتيبات وقت العمل التي تعرض صحة العمال وسلامتهم للخطر؛ إرساء حد أدنى مدروس للأجور واتخاذ تدابير فعالة لحماية الأجور بغية حماية العمال وأسرهم من انعدام أمن الدخل الشديد.

٥. والهدف من مجال الأهمية البالغة ٨، الذي يتقاطع مع العديد من المجالات التقنية في أنشطة المكتب، هو تقصي ووصف حدوث أشكال العمل غير المقبولة في سياقات مختلفة، وفهم أسبابها وتحديد السياسات والتدابير والاستراتيجيات المتخذة للتصدي لأشكال العمل غير المقبولة، والنتائج المتوخاة منها، وتعزيز الإجراءات الرامية إلى منع حدوثها أو القضاء عليها. والغرض من مجال الأهمية البالغة هذا هو تسريع الانتقال إلى العمل اللائق من خلال استهداف تدخلات منظمة العمل الدولية استهدافاً أكثر تركيزاً، ومن خلال حشد كافة وسائل العمل، بما فيها معايير العمل الدولية والمشورة السياسية والمساعدة التقنية. ومن المهم التوصل إلى تصديق وتنفيذ أوسع نطاقاً لمعايير العمل الدولية في المجالات السياسية المحددة أعلاه، إلى جانب ضرورة إيجاد حلول يمكن تطبيقها عبر الحدود، لاسيما من خلال إجراءات على المستويين الإقليمي والإقليمي الفرعي وعلى طول سلاسل التوريد.

[١] مكتب العمل الدولي: *مقترحات المدير العام للبرنامج والميزانية للفترة ٢٠١٤-٢٠١٥*، التقرير الثاني (تكملة)، مؤتمر العمل الدولي، الدورة ١٠٢، جنيف، ٢٠١٣، الفقرة ٤٩.

[٢] مكتب العمل الدولي: *نحو مئوية منظمة العمل الدولية: الحقائق والتجدد والالتزام الثلاثي*، تقرير المدير العام، التقرير الأول (ألف)، مؤتمر العمل الدولي، الدورة ١٠٢، جنيف، ٢٠١٣، الفقرتان ١٤٧ و١٤٨.

٦. ويرمي مجال الأهمية البالغة هذا كذلك إلى المساهمة في متابعة ولاية مؤتمر العمل الدولي ومجلس الإدارة، بما في ذلك المناقشة المتكررة بشأن الهدف الاستراتيجي عن المبادئ والحقوق الأساسية في العمل (٢٠١٢)، إلى جانب: تقرير التقييم المستقل الذي نُشر مؤخراً[٣] واعتماد بروتوكول اتفاقية العمل الجبري، ١٩٣٠ (٢٠١٤)؛ خطة العمل (٢٠١٠-٢٠١٦) لتحقيق التصديق واسع النطاق والتنفيذ الفعال لصكوك السلامة والصحة المهنيتين، التي اعتمدها مجلس الإدارة في دورته ٣٠٧ (آذار/ مارس ٢٠١٠)؛ حصيلة[٤] المناقشة التي أجرتها لجنة المؤتمر المعنية بتطبيق المعايير في عام ٢٠١٤ بشأن الدراسة الاستقصائية العامة للتقارير المتعلقة باتفاقية تحديد المستويات الدنيا للأجور، ١٩٧٠ (رقم ١٣١) وتوصية تحديد المستويات الدنيا للأجور، ١٩٧٠ (رقم ١٣٥)؛ المناقشة المتكررة القادمة بشأن الحماية الاجتماعية (حماية العمال) التي ستجرى خلال الدورة الرابعة بعد المائة لمؤتمر العمل الدولي (٢٠١٥).

٧. وتوفر هذه الوثيقة معلومات عن النشاط الجاري والنتائج الأولية وتلتمس الإرشاد من مجلس الإدارة بشأن تنفيذ الاستراتيجية، بالنظر إلى النتيجة ٨ المقترحة في مقترحات البرنامج والميزانية للفترة ٢٠١٦-٢٠١٧.

النهج الاستراتيجي والتقدم المحرز

٨. تشمل السمات الرئيسية لمجال الأهمية البالغة هذا، ما يلي: تركيز قطاعي لجعل التدخلات تستهدف القطاعات وفئات العمال التي تكون فيها الحاجة إلى الحماية على أشدها وحيث يمكن لمساهمة منظمة العمل الدولية أن تحدث فارقاً؛ نهج متعدد التخصصات يستند إلى مساهمة العديد من مجالات الخبرة التقنية؛ استخدام وسائل عمل تكميلية.

٩. ولقد سعى مجال الأهمية البالغة ٨، خلال السنة الأولى من تنفيذه، إلى تحقيق الأهداف التالية:

(أ) تعزيز فهم أبعاد ومعلمات أشكال العمل غير المقبولة في مختلف الظروف الوطنية والسمات المشتركة التي تتخطى الحدود الوطنية؛

(ب) اختبار الاستراتيجيات والتدابير العملية بغية حماية العمال من أشكال العمل غير المقبولة على أرض الواقع.

١٠. ويجري النشاط المضطلع به بشأن مجال الأهمية البالغة ٨ على مستويين متآزرين، الأول عالمي والثاني وطني.

المستوى العالمي

١١. بذلت جهود مكثفة لتعزيز قاعدة معارف منظمة العمل الدولية بشأن ماهية أشكال العمل غير المقبولة وكيفية التصدي لها وما هي القيمة المضافة للعمل المتكامل في معالجة هذه القائمة المعقدة من المسائل. وتحقيقاً لهذه الغاية، أجريت دراسة عالمية قامت ببحث مفهوم أشكال العمل غير المقبولة مقارنة مع مفاهيم ذات صلة وضعتها أوساط أكاديمية ومنظمات دولية مثل البنك الدولي ومصارف التنمية الإقليمية والاتحاد الأوروبي. كما جرى استعراض الثغرات القائمة في الحماية، كما حددتها هيئات الإشراف في منظمة العمل الدولية، والأسباب الكامنة وراءها. ووفقاً للنهج الاستقصائي Delphi، تم تحديد سبعة أبعاد[٥] ومجموعة من المفاتيح الوصفية لتقييم أشكال العمل غير المقبولة. وتوفر هذه الأبعاد والمفاتيح الوصفية الإرشاد لعمليات التقييم السريعة الجارية على المستوى القطري. وبغية تحسين الخدمات المقدمة على هذا المستوى، يجري العمل

[٣] مكتب العمل الدولي: *تقييم مستقل لاستراتيجيات منظمة العمل الدولية بشأن المبادئ والحقوق الأساسية في العمل*، جنيف، أيلول/ سبتمبر ٢٠١٤. يدعو تقرير التقييم إلى استراتيجية تشمل جميع المبادئ والحقوق الأساسية في العمل وتعزز الصلة بين الوظيفة المعيارية لمنظمة العمل الدولية والمشورة السياسية والمساعدة التقنية.

[٤] مكتب العمل الدولي: محضر *الأعمال المؤقت* رقم ١٣، مؤتمر العمل الدولي، جنيف، ٢٠١٤.

[٥] وقت العمل، الدخل المرتبط بالعمالة؛ السلامة والصحة المهنيتان؛ التعيين والترتيبات التعاقدية؛ الحماية الاجتماعية؛ الوقاية والحصول على العلاج؛ كرامة العمال.

حالياً لوضع صحائف وقائع وموجزات سياسية بشأن النهج الابتكارية الموجهة إلى منظمات العمال ومنظمات أصحاب العمل والمفاوضة الجماعية، من أجل توفير الإرشاد بشأن كيفية حماية العمال المستضعفين، مثل العمال المهاجرين والعمال المنزليين والعمال الموسميين، من أشكال العمل غير المقبولة. بالإضافة إلى ذلك، يجري العمل على وضع دليل سياسي بشأن الحد الأدنى للأجور، سيتناول أيضاً الطرائق المجدية لتوسيع نطاق الحماية لتشمل العمال المستبعدين عادة من تغطية الحد الأدنى للأجور، والدروس المستفادة من العمل الذي يضطلع به برنامج "العمل الأفضل"، المشترك بين منظمة العمل الدولية ومؤسسة التمويل الدولية، لتحسين تطبيق واحترام المبادئ والحقوق الأساسية في العمل، والامتثال للتشريعات الوطنية المرتبطة بالأجور ووقت العمل والسلامة والصحة المهنيتين في سلاسل التوريد العالمية.

التدخلات القطرية

١٢. يتراوح العمل المضطلع به على المستوى القطري بين إجراء عمليات تقييم في قطاعات محددة للوقوف على حجم أشكال العمل غير المقبولة وأسبابها وبين تنفيذ تدخلات رائدة على المستوى القطري. ويستند هذا العمل إلى نموذج متعدد الأبعاد من تدخلات تستهدف قطاعات وفئات محددة من العمال، وتتكيف مع الظروف المحلية والوطنية وتوضع بالتعاون مع الهيئات المكونة الثلاثية لمنظمة العمل الدولية. ومن المتوقع كذلك أن تعود حصائل هذه التدخلات الرائدة بمنافع على قاعدة المعارف العالمية من خلال توفير دراسات حالة ملموسة يمكن استخدامها في قطاعات أو أقاليم أخرى.

١٣. وتشهد البلدان المشاركة، بما فيها بنن ودولة بوليفيا المتعددة القوميات والبرازيل وكوستاريكا والهند وملاوي والمغرب وباكستان والعديد من بلدان جزر المحيط الهادئ وبلدان أفريقيا الجنوبية وتايلند وأوزبكستان، مراحل مختلفة من التنمية وتتمتع ببيئات تنظيمية وسياسية مختلفة. وقد تم اختيار البلدان بناءً على التوصيات الصادرة عن المكاتب القطرية والإقليمية لمنظمة العمل الدولية، على أساس معيار أو مجموعة من المعايير التالية:

- طلبات من الحكومات للحصول على المساعدة التقنية، بما في ذلك رداً على الشواغل التي أثارتها هيئات الإشراف؛
- العمل الجاري فيما يتعلق بعمل الأطفال أو العمل الجبري أو هجرة اليد العاملة؛
- الإرادة السياسية والنقاشات السياسية الناشئة، من قبيل تزايد بروز موضوع هجرة اليد العاملة في البرامج السياسية الإقليمية والوطنية، وتعزيز التزام الهيئات المكونة بالتصدي لوضع العمال المهاجرين المستضعفين، لا سيما العمال من ذوي المهارات المتدنية؛
- الأولويات المحددة في البرامج القطرية للعمل اللائق وقدرة المكتب على تقديم الخدمات وتحقيق النتائج خلال فترة السنتين.

١٤. وقد استُهلت تدخلات على المستوى القطري في منتصف عام ٢٠١٤ وركزت على العديد من المجالات المواضيعية. وعلى سبيل المثال، تتناول تدخلات منظمة العمل الدولية أشكال العمل غير المقبولة في قطاعات ينتشر فيها العمال المهاجرون، المحليون منهم والأجانب، انتشاراً كبيراً وحيث تشتد الحاجة إلى الحماية بصفة خاصة. ففي تايلند، تحتل صناعة صيد الأسماك المرتبة الثالثة عالمياً إذ يبلغ إجمالي الصادرات ٧ مليارات دولار أمريكي، ويعاني صيادو الأسماك من ظروف عمل شاقة وعدم احترام ما لهم من حقوق ومبادئ أساسية في العمل. ويؤدي الكثير من العمال عملهم مكرهين ولا يمكنهم التخلي عنه لأنهم لم يتلقوا أجرهم أو بسبب تعرضهم لتهديدات بالعنف والإبلاغ عنهم إلى السلطات، علماً أنّ الكثيرين منهم هم من العمال المهاجرين غير النظاميين. والأجور المتدنية والساعات الطويلة (أكثر من ١٧ ساعة يومياً) وغياب عقود الاستخدام المكتوبة، هي من الأمور الشائعة. ويتفاقم الوضع بفعل الرصد المحدود من جانب مفتشيات العمل أو غيرها من الهيئات الحكومية، والنفاذ المحدود إلى آليات الشكاوى والافتقار إلى منظمات العمال. وبغية تحسين ظروف العمل التي يواجهها العمال المهاجرون في هذا القطاع، دعمت منظمة العمل الدولية تدخلات تركّز على تعزيز الإطار القانوني والقدرة المؤسسية في مجال تفتيش العمل والسلامة والصحة المهنيتين، ودعم نقابات العمال والرابطات المهنية والمنظمات غير الحكومية. وكخطوة أولى نحو إيجاد حل أكثر ثباتاً، اعتمدت تايلند اللائحة الوزارية رقم ١٠ بشأن العمل في مصائد الأسماك البحرية، وهي تتضمن عدداً من الأحكام بشأن حماية العمال.

١٥. وفي سياق عمليات التكامل الإقليمي، يشكل التنسيق التدريجي لسياسات العمالة والهجرة والحماية الاجتماعية أمراً حاسماً. وتمشياً مع برنامج عمل قمة واغادوغو +١٠، يجري تعزيز قدرات الهيئات المكونة في أفريقيا الجنوبية للمشاركة على نحو أكثر فعالية في حماية العمال المهاجرين من خلال تجميع الممارسات الجيدة وبناء القدرات وتقاسم المعارف فيما بين الجماعات الاقتصادية الإقليمية. وفي كوستاريكا، دعم المكتب ضمن مجال الأهمية البالغة هذا، تنفيذ السياسة الوطنية المتعلقة بالهجرة، وهي الأولى من نوعها في أمريكا اللاتينية، من خلال التركيز على قطاعات العمل المنزلي والزراعة والسياحة، ومن خلال السعي إلى تحسين تفتيش العمل وتعزيز الحوار الاجتماعي والوصول إلى العدالة. وقد أفضى ذلك إلى طلبات على المستوى الإقليمي الفرعي لتوسيع نطاق هذا التدخل ليشمل المثلث الشمالي (السلفادور وغواتيمالا وهندوراس) حيث العمال المهاجرون في أمسّ الحاجة إلى الحماية.

١٦. *عمل الأطفال والعمل الجبري (أوزبكستان).* ما فتئت هيئات الإشراف في منظمة العمل الدولية، منذ عدة سنوات، توجه تعليقات إلى أوزبكستان فيما يتعلق بتطبيق اتفاقية إلغاء العمل الجبري، ١٩٥٧ (رقم ١٠٥) واتفاقية أسوأ أشكال عمل الأطفال، ١٩٩٩ (رقم ١٨٢)، في سياق تعبئة اليد العاملة واستخدامها لأغراض التنمية الاقتصادية في مجال الزراعة، لا سيما في إنتاج القطن. ويولّد هذا القطاع قرابة ١٧ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في البلد، غير أنّ الأجور متدنية وظروف العمل سيئة، مما يؤدي إلى مواطن عجز كبيرة في العمل اللائق. وفي حزيران/ يونيه ٢٠١٣، وافقت الحكومة على إنشاء بعثة رصد مشتركة بين منظمة العمل الدولية وأوزبكستان. وبالتالي، حثت لجنة الخبراء في منظمة العمل الدولية ولجنة المؤتمر المعنية بتطبيق المعايير، الحكومة على مواصلة التعاون مع منظمة العمل الدولية ومع الشركاء الاجتماعيين، بهدف القضاء على الاعتماد على الأطفال في حصاد القطن وضمان القضاء كلياً على العمل الإلزامي. وفي سياق مجال الأهمية البالغة ٨، قدم المكتب المساعدة بشأن عمل الأطفال والعمل الجبري، وزاد مساعدته التقنية بتوقيع أول برنامج قطري للعمل اللائق لصالح أوزبكستان (٢٠١٤-٢٠١٦). ويتمثل مجالان من مجالاته الثلاثة ذات الأولوية، في تعزيز الشراكة الاجتماعية في أوزبكستان من أجل تحقيق المبادئ والحقوق الأساسية في العمل وتحسين ظروف العمل والحماية الاجتماعية.

١٧. *التصدي لأشكال العمل غير المقبولة من خلال التعاون متعدد أصحاب المصلحة والحوار عند مستويات مختلفة من الإدارة.* بغية حماية العمال من أشكال العمل غير المقبولة في التحضيرات لأحداث كبرى وخلالها (كأس العالم لعام ٢٠١٤ والألعاب الأولمبية لعام ٢٠١٦)، ركزت تدخلات منظمة العمل الدولية في البرازيل على تعزيز الوعي بشأن أشكال العمل غير المقبولة وتحسين آليات الحوار الاجتماعي وتعزيز العمل اللائق في قطاع البناء. وقد مهدت هذه المبادرة الطريق أمام وضع نموذج تدخل يمكن استنساخه بشأن تعزيز العمل اللائق في الأحداث الكبرى بحلول نهاية عام ٢٠١٥. وقد أنشئ عدد من اللجان الوطنية على مستوى البلدية والولاية والمقاطعة، لتعزيز العمل اللائق ضمن إطار كأس العالم. وفي أفريقيا الجنوبية، تركز تدخلات منظمة العمل الدولية على تعزيز قدرة الهيئات المكونة لتحسين الإدارة السديدة لهجرة اليد العاملة وحماية العمال المهاجرين من خلال الحوار الاجتماعي على المستويين الوطني والإقليمي الفرعي. كما توفر منظمة العمل الدولية الإرشاد بشأن كيف يمكن للهيكل الثلاثي أن يكون أساساً لوضع سياسات تتعلق بالهجرة في عدة جماعات اقتصادية إقليمية في أفريقيا. وفي الهند، وبغية الحد من تعرض العمال للعمل سداداً لدين، كان الحوار الاجتماعي أساسياً في تعزيز تحسين نُظم التعيين وظروف العمل وحماية الأجور، وتقوية قدرات منظمات العمال ومنظمات أصحاب العمل في الوقت نفسه على تعزيز فهمها للعمل سداداً لدين وتقوية حقوق نقابات العمال والمفاوضة الجماعية.

١٨. *عمليات التقييم السريعة في أفريقيا.* من خلال المشاورات مع الهيئات المكونة، يجري الاضطلاع بعمليات تقييم سريعة في قطاعات مختارة في المغرب (العمل المنزلي) وبنن (التعدين والمحاجر وجمع النفايات يدوياً) بغية تحديد وفهم ما يحدث من أشكال العمل غير المقبولة وأسبابها، وتوضيح القيمة المضافة لهذا المفهوم ولهذا النهج. وسيتم مناقشة نتائج عمليات التقييم هذه في محافل ثلاثية في عام ٢٠١٥ وستوضع خطط عمل وطنية مكيفة مع الاحتياجات والقدرات الوطنية بهدف تنفيذها على أكمل وجه في الفترة ٢٠١٦-٢٠١٧.

مشاركة الشركاء الاجتماعيين

١٩. من خلال مكتب الأنشطة الخاصة بأصحاب العمل ومكتب الأنشطة الخاصة بالعمال، شارك الشركاء الاجتماعيون في تحديد الأولويات والمجالات المواضيعية لاستراتيجية مجال الأهمية البالغة هذا. وقد استفادت استراتيجية استخدام التدخلات العالمية والقطرية على حد سواء، من الاستشرافات التي قدمها الشركاء الاجتماعيون. وعلى المستوى العالمي، تمت استشارة الشركاء الاجتماعيين حول الجوانب التالية: وضع الصيغة النهائية للدراسة العالمية بشأن أشكال العمل غير المقبولة؛ تصميم استبيان الدراسة الاستقصائية Delphi؛ تحديد المنظمات الوطنية للعمال ولأصحاب العمل المشاركة في التمرين وفي صياغة الأبعاد والمفاتيح الوصفية ذات الصلة؛ وضع اختصاصات النهج الابتكارية الموجهة إلى منظمات أصحاب العمل ومنظمات العمال والمفاوضة الجماعية. أما على المستوى القطري، فقد تراوحت مشاركة الشركاء الاجتماعيين بين المساهمة في الأعمال التحضيرية وبين تنفيذ الأنشطة. والعمل المضطلع به في البرازيل قد عزز آليات الحوار الاجتماعي على مختلف مستويات الإدارة. وفي تايلند، وبغية التصدي لغياب تمثيل العمال في قطاع صيد الأسماك، تقوم منظمة العمل الدولية بدعم تكوين نقابات العمال والمنظمات غير الحكومية من خلال تقاسم المعلومات في القطاع المذكور. وفي أوزبكستان، يقوم البرنامج القطري للعمل اللائق بدعم مشاركة الشركاء الاجتماعيين في وضع وتنفيذ السياسات الوطنية وإدماجها تحت لواء منظماتها الدولية الجامعة. وهذه الأعمال جارية وهناك خطة للقيام بالمزيد من التعاون مع مكتب الأنشطة الخاصة بالعمال ومكتب الأنشطة الخاصة بأصحاب العمل والشركاء الاجتماعيين طيلة فترة الأعمال التي سيضطلع بها المكتب.

الروابط مع مجالات الأهمية البالغة الأخرى

٢٠. إذا كانت جميع مجالات الأهمية البالغة مترابطة فيما بينها، فإنّ مجال الأهمية البالغة ٦ بشأن إضفاء السمة المنظمة على الاقتصاد غير المنظم ومجال الأهمية البالغة ٣ بشأن أرضيات الحماية الاجتماعية ومجال الأهمية البالغة ٧ بشأن تعزيز مكان العمل وتفتيش العمل ومجال الأهمية البالغة ٥ بشأن العمل اللائق في الاقتصاد الريفي، تتسم بأهمية خاصة بالنسبة إلى مجال الأهمية البالغة ٨. ويمكن أن توجد أشكال العمل غير المقبولة في أماكن العمل المنظمة وغير المنظمة، ولكنها أكثر شيوعاً في الفئة الثانية. وإضفاء السمة المنظمة على الاقتصاد غير المنظم يوفر للعمال ترتيبات عمل تقدم حماية أفضل. ومد نطاق الحماية الاجتماعية لتشمل العاملين في الاقتصاد غير المنظم، الذين يمكن أن يكونوا مستبعدين بحكم القانون أو بحكم الواقع من هذه الحماية، عنصر مهم في الانتقال إلى السمة المنظمة. ولا تتوقف الحماية الفعلية بموجب القانون على التغطية فحسب، بل تعتمد أيضاً على الامتثال للقانون، وبالتالي تبرز أهمية استراتيجيات الامتثال المدروسة بعناية. وغالباً ما يظهر الاقتصاد الريفي وقطاع الزراعة مواطن عجز كبيرة في مجال الحماية بسبب بيئات العمل الخطرة والإشراف التنظيمي السيء وإضفاء السمة العرضية على العمل بأجر والتمثيل الضعيف للعمال، وغير ذلك من الأسباب.

الاستنتاجات

٢١. يهدف مجال الأهمية البالغة ٨ إلى تحسين فعالية واستدامة نشاط منظمة العمل الدولية بغية القضاء على أشكال العمل غير المقبولة. وتركز استراتيجية مجال الأهمية البالغة على قطاعات معينة وفئات العمال الأكثر عرضة لخطر الوقوع في براثن أشكال العمل غير المقبولة.

٢٢. وقد أكدت الأعمال المضطلع بها حتى اليوم أنّ أشكال العمل غير المقبولة هي نتيجة الثغرات القائمة في مجالات سياسية مختلفة ومترابطة فيما بينها، بدءاً بإنكار المبادئ والحقوق الأساسية في العمل.

٢٣. وتستلزم المشاكل متعددة الأوجه استجابات متعددة الأبعاد. ويقوم المكتب بتنفيذ مبادرات من باب التجربة ترمي إلى دعم التقدم المحرز بشأن المبادئ والحقوق الأساسية في العمل بتدابير تتناول الظروف المادية التي تجعل العمال مستضعفين ولا حول لهم ولا قوة، بغية تسريع وتيرة الانتقال إلى العمل اللائق للجميع. ونشاط منظمة العمل الدولية شامل ومتكامل ويتسق في الوقت نفسه مع القدرات الوطنية والمحلية.

٢٤. إنّ مشاركة الهيئات المكونة الثلاثية لمنظمة العمل الدولية في إرساء استراتيجية لحماية العمال من أشكال العمل غير المقبولة أمر حاسم لضمان امتلاك زمام التدخلات واستدامتها ونزع فتيل الشواغل المحتملة فيما يتعلق بانعكاسات هذه الاستراتيجية. ومن شأن الفهم الجيد لخصائص القطاعات التي تسود فيها أشكال العمل غير المقبولة ولفئات العمال الأكثر عرضة لها، أن يشكل أيضاً عنصراً أساسياً لضمان استجابات مكيفة بشكل أفضل.

٢٥. ولقد بيّن مجال الأهمية البالغة ٨ كذلك إلى أي مدى من المهم بالنسبة لمنظمة العمل الدولية ولهيئاتها المكونة أن تقدم حلولاً للمشاكل طويلة العهد التي ما فتئت هيئات الإشراف في منظمة العمل الدولية تشير إليها. وتسعى الاستراتيجية إلى تعزيز حلقة حميدة بين المشورة السياسية للمكتب والمساعدة التقنية التي يقدمها والتعليقات اللاحقة لهيئات الإشراف.

مشروع قرار

٢٦. ***يطلب مجلس الإدارة من المدير العام أن يراعي إرشاداته عند تنفيذ الاستراتيجية من أجل مجال الأهمية البالغة بشأن "حماية العمال من أشكال العمل غير المقبولة"، وكذلك بالنظر إلى النتيجة ٨ المقترحة في مقترحات البرنامج والميزانية للفترة ٢٠١٦-٢٠١٧.***